استباقاً لاحتمال عودة ترامب.. إدارة بايدن تعد خطة دعم ثابتة لأوكرانيا

بوتين يتهم كييف : كانت تعلم بوجود أسرى على الطائرة المحطمة

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

صواريخ هيمارس

«وكالات» : كشف مسؤولون أميركيون أن هناك خطة لتحصين أوكرانيا في المستقبل ضد عودة ترمب المحتملة، حيث سوف تتضمن الوثيقة الأميركية دعم العمليات العسكرية قصيرة المدى، بالإضافة إلى بناء قوة عسكرية أوكرانية مستقبلية يمكنها ردع العدوان الروسي.

وسوف تتضمن أيضا وعودا وبرامج محددة للمساعدة في حماية وإعادة بناء وتوسيع القاعدة الصناعية والتصديرية في أوكرانيا، ومساعدة البلاد في الإصلاحات السياسية اللازمة للاندماج الكامل في المؤسسات الغربية.

وقال مسؤول أميركي إنه ليس من قبيل الصدفة أن الأمل هو أن الوعد طويل الأجل – بافتراض موافقة الكونغرس مرة أخرى – سوف يقدم أيضا مساعدات «ثابتة في المستقبل» لأوكرانيا ضد احتمال فوز الرئيس السابق دونالد ترامب في محاولة إعادة انتخابه، وفقا لصحيفة واشنطن بوست الأميركية.

وبينما يواصل البيت الأبيض محاولته إقناع المشرعين، أكد مسؤول كبير آخر في الإدارة أن هذه الاستراتيجية لا تعني أن الأوكرانيين سيبنون خنادقهم الدفاعية «ويجلسون خلفها» طوال العام.

وقال هذا المسؤول: «لا يزال هناك تبادل للمعارك» في مدن وقرى صغيرة ذات قيمة استراتيجية ضئيلة، و«إطلاق صواريخ وطائرات بدون طيار» من الجانبين، و«هجمات روسية على البنية التحتية المدنية».

لكن من المبارزات المدفعية الضخمة التي هيمنت على جزء كبير من القتال في النصف الثاني من عام 2022 وجزء كبير من عام 2023، فإن أمل الغرب لعام 2024 هو أن تتجنب أوكرانيا خسارة أي مساحة أكبر من خمس البلاد التي تحتلها روسيا الآن.

ولا تزال إدارة بايدن تتألم من الهجوم المضاد الفاشل العام الماضي في أوكرانيا، وتقوم بوضع استراتيجية جديدة من شأنها أن تقلل من التركيز على استعادة الأراضي والتركيز بدلا من ذلك على مساعدة أوكرانيا على صد التقدم الروسي الجديد مع التحرك نحو هدف طويل المدى يتمثل في تعزيز القوة القتالية والاقتصاد.

وتمثل الخطة الناشئة تغييرًا حادًا عن العام الماضي، عندما سارعت الجيوش الأميركية وحلفاؤها إلى إرسال التدريب والمعدات المتطورة إلى كييف على أمل أن تتمكن بسرعة من صد القوات الروسية التي تحتل شرق وجنوب أوكرانيا.

وتعثرت هذه الجهود، بسبب حقول الألغام الروسية شديدة التحصين وخنادق الخطوط الأمامية.

وقال مسؤول رفيع في الإدارة الأميركية: «من الواضح أنه سيكون من الصعب عليهم محاولة القيام بنفس النوع من الضغط الكبير على جميع الجبهات التي حاولوا القيام به العام الماضي».

وقال المسؤول الأميركي إن الفكرة الآن هي وضع أوكرانيا في موقعها في ساحة المعركة في الوقت الحالي، ولكن «وضعها على مسار مختلف لتكون أقوى بكثير بحلول نهاية عام 2024 ووضعها على مسار أكثر استدامة».

ويعتبر التخطيط الأميركي هو جزء من جهد متعدد الأطراف تبذله ما يقرب من ثلاثين دولة تدعم أوكرانيا للتعهد بدعم أمني واقتصادي طويل الأجل وكلاهما بدافع الضرورة، بالنظر إلى النتائج المخيبة للآمال لحرب العام الماضي.

من ناحية أخرى اتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كييف، الجمعة، بإسقاط طائرة عسكرية روسية من طراز «آي إل– 76» هذا الأسبوع، معتبرًا أن أوكرانيا كانت على دراية بأنها تقل أسرى حرب.

وقال بوتين «كانت إدارة الاستخبارات الرئيسية في الجيش الأوكراني تعلم أننا سننقل 65 جنديًا إلى هناك. ربما فعلوا ذلك عن طريق الخطأ أو دون تفكير، لكنهم فعلوه».

ومن جانبها، أعلنت السلطات الأوكرانية، الجمعة، أنها استعادت جثث 77 جندياً أوكرانياً في إجراء مقرر «منذ فترة طويلة» تم تنفيذه رغم تحطم طائرة نقل عسكرية روسية مؤخراً في ظروف غامضة تتهم موسكو كييف بإسقاطها.

وتحطمت الطائرة في منطقة بيلغورود الروسية المتاخمة لأوكرانيا الأربعاء. وقالت موسكو إن 65 أسير حرب أوكرانيا لقوا حتفهم، إذ كانوا على متنها تمهيداً لعملية تبادل في ذلك اليوم.

لكن لم تقدّم موسكو أي دليل يدعم أقوالها فيما أعربت كييف التي لم تؤكد ولم تنف ضلوعها في الحادث عن شكوكها بشأن وجود سجناء أوكرانيين على متن الطائرة.

وقال مركز التنسيق الأوكراني المسؤول عن أسرى الحرب الجمعة: «أعيدت رفات 77 مدافعاً أوكرانياً إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة».

وأضاف: «تم التخطيط لعملية الإعادة هذه منذ فترة طويلة».

ويأتي هذا الإجراء في حين تُعتبر قضية الجنود الأسرى لدى قوات موسكو وتبادلهم مسألة حساسة على نحو خاص.

وفتحت كل من أوكرانيا وروسيا تحقيقات بشأن سقوط الطائرة.

من جهته، رفض الكرملين، الجمعة، فكرة نشر أدلة على وجود سجناء أوكرانيين على متن الطائرة.

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف لصحافيين رداً على سؤال بهذا الشأن: «المحققون يعملون، ليس لدي ما أقوله حول هذا الموضوع». وعرضت لجنة التحقيق الروسية مساء الخميس مقطع فيديو مدته 40 ثانية تقريبًا يظهر لقطات لمنطقة غابات وحقل مغطى بالثلوج.

ويمكن رؤية أشجار على الأرض وقطعة معدن ملتوية وجثة أو جثتين غير واضحتي المعالم، لكن لا يوجد ما يشير إلى هيكل الطائرة العسكرية المدمرة الضخم.

ونشرت لجنة التحقيق الجمعة مقطع فيديو ثانيا يظهر مزيداً من الحطام وفريقاً من الأطباء الشرعيين يغلق كيساً للجثث.

وظهرت أيضًا ثلاث وثائق هوية قُدّمت على أنها تعود لجنود أوكرانيين قتلى.

من جانبه، أكد مفوض حقوق الإنسان الأوكراني، دميترو لوبينيتس مجددًا أن المعلومات الروسية بشأن الحادثة بمثابة «دعاية».

وأعرب عن أسفه لأن أوكرانيا لم تتلق «أي معلومات» من روسيا حول هذا الموضوع، مطالباً على غرار الرئيس فولوديمير زيلينسكي بإجراء تحقيق دولي مستقل.

من جهة أخرى أشار الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، إلى اتجاه صعودي في إنتاج أوكرانيا من الأسلحة والذخيرة، لصالح حملة الدفاع عن البلاد ضد الغزو الروسي.

وخلال كلمته المسائية التي أذيعت في كييف مساء الجمعة، أعرب زيلينسكي عن امتنانه لأولئك الذين يعملون لزيادة قدرات أوكرانيا لسد العجز في الذخيرة وتزويد القوات بها.

وشكت أوكرانيا كثيراً من أن الحلفاء الغربيين لا يزودونها بأسلحة كافية لتتمكن من الانتصار على روسيا. وقال زيلينسكي إن «أوكرانيا تواصل العمل على تعزيز دفاعها ضد الإرهاب الجوي الروسي في البلدات الحدودية والمواقع على الجبهة بمزيد من أنظمة الدفاع الجوي»، وأضاف أنه سيتم توفير الذخيرة المناسبة للحماية من الهجمات الجوية والصاروخية.

وأعلن زيلينسكي تأسيس منصة اقتصادية لتعزيز اقتصاد أوكرانيا، لكي يتم دعم الشركات بشكل أفضل والتواصل بطريقة أكثر فاعلية.

وتابع الرئيس الأوكراني «أنا ممتن لكل رجال الأعمال لدينا، كل شخص في أوكرانيا، مكث في البلاد ويحافظ على أعماله ووظائفه.. الوظائف اللائقة في أوكرانيا وعمل كل شركة تظل في المجال القانوني، هي أحدى الركائز الأساسية للقوة الأوكرانية»، مع مغادرة ملايين الأوكرانيين البلاد في أعقاب الحرب.

وأوضح زيلينسكي «نحتاج إلى مزيد من الثقة للأعمال واقتصاد قانوني (أبيض) وأكبر لأوكرانيا... نحتاج إلى مزيد من مؤسسات الانتاج الأوكرانية، ومزيد من المنتجات الأوكرانية من صناعات مختلفة».

يذكر أن اقتصاد أوكرانيا، التي مزقتها الحرب، انهار في العديد من القطاعات. وتعيش أوكرانيا التي تدافع عن نفسها ضد الغزو الروسي منذ نحو عامين على الدعم المالي الغربي.

هيئة محلفين تأمر ترامب بدفع 83 مليون دولار كتعويض في قضية تشهير

الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب

«وكالات» : أمرت هيئة محلّفين في نيويورك، الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الجمعة، بدفع 83 مليون دولار كتعويض للكاتبة إي. جين كارول، التي كان قد وجّه إليها إهانات بعد ادّعائها أنّه اعتدى عليها جنسياً.

والحكم المدني الذي أصدرته هيئة المحلّفين، يتجاوز بكثير مبلغ الـ 10 ملايين الذي طالبت به كارول في دعواها، وانتقد ترامب على الفور الحكم في بيان ووصفه بأنّه «سخيف»، مشيراً إلى أنّه سيستأنفه.

وتوصّلت هيئة المحلفين إلى قرارها بعد نحو 3 ساعات من المداولات. وكان ترامب قد أدلى بتعليقات عدّة مُهينة حول كارول عندما كان رئيساً، ووصفها بالكاذبة في أعقاب زعمها أنّه اعتدى عليها جنسياً في التسعينيات.

وكان ترامب قد حضر إلى المحكمة في وقت سابق وخرج غاضباً ليعود لاحقاً للمرافعات الختاميّة. ولم يكن حاضراً عندما قرأ كاتب المحكمة قرار لجنة المحلّفين، وبعد صدور الحكم، تحدّثت محامية ترامب أليينا هابا فقط لتشكر موظّفي المحكمة. وتبادل أحد المحلّفين ابتسامة مع كارول بينما غادر أعضاء هيئة المحلّفين الـ 9 قاعة المحكمة.

وقال القاضي لويس كابلان لهيئة المحلّفين بعد صدور الحكم «من الواضح بالنسبة إليّ... أنكم كنتم متنبهين».

وشمل الأمر القضائي تعويضات عقابية بقيمة 65 مليون دولار، بعد أن وجدت هيئة المحلفين أن ترامب تصرف بشكل ضار في تعليقاته العامة حول كارول، و7.3 ملايين دولار كتعويضات، و11 مليون دولار لبرنامج إصلاح الضرر اللاحق بالسمعة.

وترامب لم يكن ملزماً بالحضور أو تقديم شهادته، لكنه حوّل جلسات محاكماته إلى منصّات للترويج لحملته الرئاسيّة، زاعماً أنّ كلّ جلسة هي جزء من محاولة للديموقراطيّين لمنع عودته إلى البيت الأبيض.

ودين ترامب في مايو الماضي، بتهمة الاعتداء جنسياً على إي جين كارول عام 1996 والتشهير بها عام 2022، وأُلزم بدفع تعويض سابق لها بقيمة 5 ملايين دولار. ورغم إدانة محكمة في نيويورك بالإجماع في مايو 2023 ترامب، واصل الرئيس السابق تشويه سمعة الكاتبة ووصفها بالكاذبة و«المجنونة»، وبأنها «امرأة زائفة» تشيع «رواية زائفة».

وشنّ الرئيس السابق مساء الأربعاء على منصته «تروث سوشل»، 37 هجوماً على الأقل على إي جين كارول، وكذلك، قال ترامب مؤخراً عن الكاتبة «لم أرَ هذه المرأة في حياتي... ليست لدي أيّ فكرة عن هويتها».

وكانت كارول تقدّمت بشكوى مدنيّة منفصلة بتهمة التشهير ضدّ ترامب، بسبب تصريحات أدلى بها عام 2019 رداً على اتهامها له باغتصابها في كتاب أصدرته، وقال ترامب (77 عاماً) حينها إن «كارول (80 عاماً) اختلقت القصة وتحاول فقط بيع كتاب جديد»، مضيفاً أن الكاتبة «ليست من النوع الذي يستهويني».

والأسبوع الماضي، رداً على سؤال حول الضرر الذي ألحقه هذا التعليق بسمعتها، أجابت كارول «في السابق، كنت معروفة ببساطة بصفتي صحافيّة، والآن يُعرف عني أنّني كاذبة ومحتالة ومجنونة»، مقتبسة إهانات وجّهها إليها ترامب.

ومن جهتها، سعت محامية ترامب أليينا هابا إلى إلغاء القضية الخميس، استناداً إلى أن رسائل التهديد التي استهدفت كارول، بدأت على وسائل التواصل الاجتماعي قبل تعليقات ترامب عام 2019. ورفض طلبها.

وعُرضت على المحلفين إفادة أدلى بها ترامب في أكتوبر 2022، خلط خلالها بين صورة كارول وزوجته السابقة مارلا مابلز، ما شكك في ادعائه أن كارول ليست «نوعه المفضل».

وساد توتر المحكمة الأسبوع الماضي، عندما أدلت كارول بشهادتها بينما جلس ترامب في القاعة. واشتكى فريقها القانوني من أن ترامب يُدلي بتعليقات بصوت عالٍ حول شهادتها، ما قد يؤثّر في هيئة المحلّفين. وطلب القاضي من ترامب في حينه خفض صوته عندما يتشاور مع فريقه القانوني وهدّده بالطرد من القاعة.

وفاز ترامب بسهولة في الانتخابات التمهيدية في نيو هامبشر على منافسته الوحيدة المتبقية نيكي هيلي، وهو يقترب من أن يصبح المرشّح الجمهوري لانتخابات نوفمبر المقبل الرئاسيّة ضدّ بايدن.

مالي تتطلع لمحادثات سلام جديدة بعد إنهاء اتفاق مع الانفصاليين

حركات مسلحة في مالي

«وكالات» : أصدر المجلس العسكري في مالي، مرسوماً بتشكيل لجنة لتنظيم محادثات السلام والمصالحة الوطنية الجمعة، بعد يوم من إنهاء اتفاق السلام المبرم عام 2015 مع الانفصاليين الطوارق، واتهام الجزائر التي تولت الوساطة بين الطرفين بالتدخل في شؤون المجلس.

ويهدد قرار إنهاء ما يسمى باتفاق الجزائر، بزيادة زعزعة استقرار الدولة الواقعة في غرب أفريقيا والتي مزقتها الصراعات. وقالت الجزائر، التي تشترك في حدود مع مالي يزيد طولها عن 1300 كيلومتر، إن ذلك قد يعرض المنطقة بأكملها للخطر.

وفي خطوة واضحة نحو إقامة عملية سلام داخلية جديدة، حدد مرسوم المجلس العسكري هيكل اللجنة والخطوات التي ينبغي اتخاذها للتحضير للمحادثات. ولم يحدد إطاراً زمنياً أو المجموعات التي يريد إدخالها في الحوار.

وأقر متمردو الطوارق الجمعة بإنهاء اتفاق السلام لعام 2015، لكنهم لم يذكروا المبادرة الجديدة.

وتشهد مالي، الواقعة على الطرف الجنوبي للصحراء الكبرى، أعمال عنف منذ عام 2012، عندما اختطف متشددون إسلاميون انتفاضة لجماعات الطوارق التي اشتكت من إهمال الحكومة وسعت إلى الحكم الذاتي للمنطقة الصحراوية التي يطلقون عليها اسم أزواد.

ووقع الطوارق اتفاق السلام مع حكومة باماكو في 2015، لكن جماعات متشددة مرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين، واصلت قتل آلاف المدنيين في حركات تمرد امتدت إلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين.

وتعرض اتفاق السلام مع الطوارق لضغوط متزايدة منذ أن عزز الجيش سلطته في انقلابين في عامي 2020 و2021، وتعاون مع مجموعة فاغنر العسكرية الروسية، وطرد القوات الفرنسية وبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتصاعد القتال مرة أخرى بين الجيش المالي والانفصاليين منذ أغسطس (آب) الماضي، مع تنافسهم على المواقع خلال الانسحاب التدريجي لقوات حفظ السلام.